

توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمديرية العامة للجماعات الترابية وجمعية جهات المغرب

أبريل 3, 2023



توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمديرية العامة للجماعات الترابية وجمعية جهات المغرب

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يوم 30 مارس 2023، الدورة العادية الرابعة والأربعين بعد المائة لجمعية العامة، برئاسة السيد أحمد رضى شامي.

وقد عرفت هذه الدورة في مستهل أشغالها توقيع اتفاقية تعاون وشراكة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمديرية العامة للجماعات الترابية، وجمعية جهات المغرب.





وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار عام مرجعي للتعاون والشراكة والتشاور والتنسيق وتبادل الخبرات من أجل مواكبة العمل الجهوي، وتمكين جهات المملكة من تطوير أدائها في مجال ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن الجهوي، ومشاريع التنمية الجهوية المستدامة.

وفي كلمة بهذه المناسبة، اعتبر السيد شامي أن توقيع هذه الاتفاقية تعتبر توجيا لمسار سنوات من التعاون والعمل المشترك بين الأطراف الثلاثة، والتي ستعزز التفاعل الإيجابي والمثمر بينها.

وأكدت السيدة بوعيدة، رئيسة جمعية جهات المغرب، أن هذا التعاون سيمكّن من إضفاء دينامية عمل الهيئات الاستشارية المحدثة داخل المجالس الجهوية عبر تقوية إمكانياتها، وتكوينها ومواكبتها.

ومن جانبه، اعتبر السيد الجابري، العامل ممثل المديرية العامة للجماعات الترابية، أن هذه الاتفاقية تأتي تجسيدا للالتفائية ما بين المؤسسات الثلاث والتي تتقاسم هدفا مشتركا المتمثل في النهوض بقيم الديمقراطية التشاركية والمساهمة المواطنة.

وبمقتضى هذه الاتفاقية، سيشمل التعاون بين الأطراف تنظيم أنشطة، بهدف دعم ومواكبة المجالس الجهوية وآليات الحوار والتشاور المحدثة لديها لتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة في مجال الاستشارة المؤسساتية والمقاربة التشاركية، وتداول الممارسات الفضلى المتعلقة بصفة خاصة بإدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ضمن سيرورة إعداد وتتبع السياسات التنموية الجهوية.

كما سيتم، بموجب هذه الاتفاقية، دعم الجهات لتنزيل مناهج المقاربة التشاركية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الجهوية.

وتشمل هذه الاتفاقية أيضا دعوة المجلس، في إطار تفعيل آلية الإحالة الذاتية لديه، لإنجاز دراسات تهم القضايا والمواضيع المتعلقة بالجهوية المتقدمة، والقضايا المشتركة بين الجهات، والتنمية الجهوية المستدامة وكذا تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، وإيلائها أهمية خاصة ضمن برنامج أنشطة المجلس، في إطار التقيد بأحكام القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس ونظامه الداخلي.



كما شهدت هذه الدورة تقديم عرض من طرف السيد البشير الراشدي، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، "حول" واقع الفساد بالمغرب وآفاق محاربته،

وفي معرض تقديمه، أكد السيد الراشدي أن الفساد يعتبر من أهم العوائق التي تحول دون تحرير الطاقات وتمكين الدول من تحقيق تنمية متينة ومدمجة ومستدامة.

وأردف أن الهيئة توصلت إلى قناعة بضرورة الانتقال إلى حقبة جديدة للوقاية من الفساد ومحاربته ببلادنا من خلال تبني توجهات استراتيجية طموحة وجريئة لسياسة الدولة في هذا المجال، تتحلى بالمصداقية وتتميز بالإدماج والالتقائية والتجانس بين جميع أبعادها ومحاور تنزيلها، والتعاضد بين المتدخلين في تفعيلها.

وعليه، تم تعويض القانون رقم 113.12 بفانون 46.19 أكثر ملاءمة مع نص وروح الدستور ومع متطلبات بلادنا في مجال تثبيت

قيم النزاهة والحكامة الجيدة ومكافحة كل أشكال الفساد، في اتجاه خلق القاعدة الصلبة لتنمية متينة، مدمجة ومستدامة. ومن أبرز ما جاء به القانون 46.19 توسيع مفهوم الفساد، وإناطة مهام جديدة وموسعة للهيئة، مصحوبة بآليات ضامنة للانسجام والفعالية

وفي هذا الصدد، هيكلت الهيئة عملها من خلال 6 محاور:

1. تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد ووضع آليات ومؤشرات قياس تطورها؛
2. اليقظة القانونية والسهر على ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها؛
3. اقتراح التوجهات الإستراتيجية وتتبع سياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربتة؛
4. التربية والتكوين والتوعية والتعبئة والتفاعل مع المجتمع المدني وباقي القوى المجتمعية؛
5. الرصد والكشف عن الفساد والبحث والتحري كرافعة للردع ومناهضة الإفلات من العقاب؛
6. الشراكات والتعاون على المستويين الوطني والدولي والبحث والابتكار والتنمية.



إلى ذلك، تضمن جدول أعمال هذه الدورة أيضا المصادقة على مشروع الرأي حول "منظومة خدمات المستعجلات الطبية"؛ وتقديم "ومناقشة مشروع الرأي حول "أي إصلاح كفيل بجعل المرفق العام في خدمة التنمية الترابية؟".